

تطور مسار الاقتصاد الكويتي في أعقاب المحنة الآسيوية: تقدير حجم الخسائر والفرص الضائعة

معتز حسني خورشيد*

يوسف حمد الإبراهيم**

* جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

** جامعة الكويت

دولة الكويت

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس انعكاسات الأزمة الآسيوية الأخيرة على الأداء المستقبلي للاقتصاد الكويتي، وقياس حجم الخسائر الناجمة عنها في المدى المتوسط، باستخدام نموذج ديناميكي متعدد القطاعات لتقويم الأداء المستقبلي مرة في ظل استمرار الأوضاع الراهنة، ومرة أخرى بافتراض عدم حدوث الأزمة. هذا وقد أوضحت نتائج النموذج أن الفاقد في معدلات الدخل والانخار القومي سوف يتعدى قيمة هذه المؤشرات في سنة الأساس، كما تشير النتائج إلى تناقص نصيب الفرد في حجم الأصول الخارجية بفعل الأزمة.

مصطلحات علمية

التحليل الاقتصادي الكلي،

التخطيط الإنمائي،

النماذج الاقتصادية،

نظم المحاسبة القومية،

أساليب المحاكاة.

بخصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية
مغايرة يمكن إجمالها في الآتي:

١ - تدويل (أو عولمة) النشاط
الاقتصادي والمالي بفضل التقدم
التقني الهائل في وسائل
الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات،
وسهولة تحريك رؤوس الأموال،
وانتقال السلع والخدمات، بحيث

جاءت نهاية القرن العشرين بعدد من
التغيرات الهامة على المستوى

الدولي يتعين تقويمها وأخذها في الحسبان
عند التفكير في وضع تصورات وبدائل
للمسارات التنموية المطروحة أمام دولة
الكويت؛ إذ مهدت هذه الأوضاع الاقتصادية
العالمية الطريق أمام قرن جديد يتسم

- تم تسلّم البحث في مايو ٢٠٠٠، وأجيز للنشر في أكتوبر ٢٠٠٠.

- قدمت نسخة أولية من الورقة في المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين
«الاقتصاد الكويتي في القرن الواحد والعشرين: الفرص والتحديات» الكويت ٢٦-٢٨ أبريل ١٩٩٩.

سرعة انتشار الأزمات الاقتصادية وامتداد آثارها السلبية إلى معظم دول العالم، وهو ما حدث في الأزمة العالمية الأخيرة التي انطلقت من دول شرق وجنوب شرق آسيا.

إذ بدأت أول ملامح تلك الأزمة في يوليو ١٩٩٧ كأزمة مالية محلية في سوق العقار عصفت بالنظام المالي في تايلاند، وامتدت بعد ذلك إلى بقية دول جنوب شرق آسيا (المسماة بالنمور الآسيوية)، وبخاصة إندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا. ثم انتقلت في أغسطس عام ١٩٩٨ إلى روسيا عند امتناعها عن تسديد ديونها الخارجية وتحولت منها إلى بعض أسواق أمريكا اللاتينية، ومن ثم اتسعت دائرة الأزمة لتشمل معظم الأسواق العالمية ولتؤثر سلبياً في النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى تضرر العديد من الدول النامية بفعل انخفاض أسعار الطاقة والسلع الأولية إلى مستويات قياسية. هذا وتفيد التوقعات المستقبلية الأخيرة استمرار الانعكاسات السلبية للأزمة حتى نهاية عام ٢٠٠٥، على الرغم من بدء التحسن في الأداء الاقتصادي العالمي في عام ١٩٩٩.

وبما أن الاقتصاد الكويتي يتسم بحساسيته للتقلبات في المتغيرات الاقتصادية العالمية، فإنه يتعين على صانع السياسة الاقتصادية بدولة الكويت أن يتعرف على حجم التكلفة المباشرة وغير المباشرة لتلك الأزمة بغية محاولة التقليل من انعكاساتها السلبية وتحسباً لأي تغيرات مستقبلية أخرى غير مناسبة.

سيصبح الاندماج شبه الكامل للأسواق العالمية، سمة مميزة لهذا القرن، وإلى الدرجة التي بات من الصعب معها تصور عدم تعامل الدول النامية مع هذه الأسواق وفق قواعد اللعبة السائدة فيها.

٢ - تدويل النشاط الإنتاجي وتكامله من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتزايد النمو في التجارة العالمية في أعقاب توقيع العديد من الدول للاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات (الجات) وما نتج عنها من تأثير في حرية التجارة العالمية وانعكاسات هامة على أسعار السلع والخدمات.

٣ - تبني العديد من دول العالم سياسات اقتصادية مغايرة، أعادت النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وشجعت دور القطاع الخاص في جهود التنمية ووطورت الأنشطة الإنتاجية الموجهة إلى التصدير.

٤ - تنامي دور العلم والمعرفة بوصفه أحد عناصر الإنتاج الهامة إلى جانب العمل ورأس المال، وبحيث مثلت هذه العناصر إحدى السمات الرئيسية للصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأكثر نجاحاً وربحاً.

بيد أن هذه التطورات الاقتصادية العالمية - على الرغم من جوانبها الإيجابية على مستويات النمو الاقتصادي وحجم التجارة العالمية وتدفق الاستثمارات - من الممكن أن تؤدي في الوقت نفسه إلى

ودقة. إذ أظهرت أحدث البيانات الاقتصادية أن الأزمة كانت أكثر عمقاً وانتشاراً من التوقعات في نهاية عام ١٩٩٧. وقد ساهم في تفاقم هذه الأزمة العالمية تباطؤ معدلات النمو في الدول الأوروبية - الذي بدأ في عام ١٩٩٥ - بالإضافة إلى تدني معدلات أداء الاقتصاد الياباني منذ بدايات عقد التسعينيات والمشاكل الاقتصادية الحادة التي تعانيها الآن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي وبعض دول أمريكا اللاتينية.

فقد أظهرت التوقعات الاقتصادية في نهاية عام ١٩٩٧ (أي بعد ٥ شهور من بدء الأزمة الآسيوية) أن معدلات نمو الناتج العالمي ستتناقص من (٣,٨٪) في سنة ١٩٩٧ إلى ما يقارب (٢,٥٪) في عام ١٩٩٨. ثم جاءت بيانات عام ١٩٩٩ لتشير إلى أن معدل نمو الناتج العالمي يقدر بنحو (١,٧٪) فقط خلال عام ١٩٩٨. وفي حين أشارت التوقعات في عام ١٩٩٧ إلى انخفاض الرقم القياسي العالمي لسعر النفط الخام بنحو (٦,٧٪) في عام ١٩٩٨، أظهرت البيانات الفعلية وصول هذا الانخفاض إلى نحو (٢٥,٧٪) في العام نفسه. كذلك أظهرت معظم التوقعات في نهاية عام ١٩٩٧ أن حجم التجارة العالمية سيزداد بمعدل ٦,٧٪ في عام ١٩٩٨، ثم جاءت البيانات الفعلية لتؤكد انخفاض هذا المعدل إلى نحو ٥,٣٪ فقط.

وفي ظل هذه التقلبات الحادة في المؤشرات الاقتصادية الدولية وصعوبة تقدير تداعيات المحنة الآسيوية - حتى على المدى القصير - فقد أعد خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيناريوهين

وبما أن الحديث هنا عن المستقبل، فقد سعت الدراسة إلى بناء واستخدام نموذج اقتصادي ديناميكي متعدد القطاعات لتقويم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك الأزمة على أداء الاقتصاد الكويتي وقطاعاته المؤسسية في المدى المتوسط. كما اقترحت الورقة منهجية لتقدير تكلفة الأزمة الراهنة على الاقتصاد الكويتي من خلال القياس الكمي للدخل القومي المفقود أو الإيرادات الضائعة باستخدام سيناريوهين إنمائيين يعكسان بدائل الحركة المستقبلية.

وتبدأ الدراسة بعرض مختصر للملامح الرئيسية للأوضاع الاقتصادية الراهنة والتطورات المتوقعة للاقتصاد العالمي في أعقاب المحنة الآسيوية. ثم تنتقل إلى تقويم أثر هذه التطورات في أداء الاقتصاد الكويتي مفترضة استمرار السياسات والتوجهات الحالية على الصعيد الوطني كما هي، أي بافتراض عدم الأخذ بسياسات مغايرة خلال فترة التنبؤ المستقبلية. وأخيراً تناقش الدراسة - بدرجة من التفصيل - المنهجية التي اتبعت لقياس التكلفة الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الآسيوية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥)، مع تفسير نتائج التقديرات الكمية لهذه التكلفة.

أولاً - تطور الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة الآسيوية

بعد مرور أكثر من عامين على حدوث الأزمة المالية بدول جنوب شرق آسيا، تواجه الاقتصادات المتقدمة بعامة والدول النامية بخاصة ظروفاً أكثر صعوبة

٣ - أظهرت بيانات الأسعار بالجدول

(١) أن دورة انخفاض الأسعار قد بدأت بالفعل قبل حدوث الأزمة الآسيوية أي خلال الأعوام (١٩٩٥ - ١٩٩٦). ثم وصلت إلى حدها الأدنى في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٨ وذلك بمعدل انخفاض كلي يتراوح بين (٣٩٪) ونحو (٥٨٪) وينطبق ذلك على معظم السلع الزراعية والمعدنية فيما عدا سلعة القهوة.

ويمكن الارتكاز على النقاط السابقة في تفسير حركة الأسعار العالمية للمواد الأولية على النحو التالي:

- أن الأزمة الآسيوية لا تمثل إلا أحد العوامل التي ساهمت في تدهور الأسعار العالمية للمواد الأولية وليس كلها. إذ تشير البيانات أن تدهور الأسعار قد بدأ بالفعل خلال عام ١٩٩٥، أي قبل حدوث الأزمة الآسيوية بنحو عامين.

- أدى التحسن في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) علاوة على التقدم الكبير في تقنيات الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات وما نتج عنه من انخفاض في تكلفة الإنتاج، وبدء جنى ثمار سياسات الإصلاح الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص في العديد من الدول، إلى وجود توقع باستمرار النمو العالمي والطلب على السلع والخدمات مما

أدى إلى تزايد حجم الاستثمارات بشكل كبير والإفراط في الإنتاج مما ساهم في زيادة المعروض من السلع على المستوى العالمي ومن ثم انخفاض الأسعار.

- ساهمت الأزمة الآسيوية في زيادة حدة انخفاض الأسعار من خلال تخفيض العملات المحلية في بلدان شرق آسيا ونقص الطلب في هذه الدول على الصادرات العالمية الناجم عن السياسات الانكماشية التي تبنتها بعد حدوث الأزمة، والذي قدر بما يعادل ٥٪ فيما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ (world bank, 1992:20).

وبناء على ما سبق يمكن تفسير ظاهرة انخفاض الأسعار العالمية بحدوث تغير هيكلي "Structural Change" في الأسعار؛ هذه الظاهرة التي سببتها الطفرة في حجم العرض العالمي للسلع (المدعوم بالتطور التكنولوجي في استخدام عناصر الإنتاج) من ناحية، وتأثرت بقداعات الأزمة الآسيوية من ناحية أخرى؛ ولهذا فإنه من غير المنتظر حدوث تحسن سريع في أسعار السلع الأولية أو عودتها إلى مستوياتها العالمية التي تحققت في الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥).

ب - السيناريو المستقبلي للنمو الاقتصادي:

يلخص جدول ٢ تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد العالمي خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٧) ثم الإسقاطات متوسطة

الأجل في ظل السيناريو المرجعي (الذي قام بإعداده خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وتشير بيانات الجدول إلى عدد من النقاط الهامة نلخصها فيما يلي:

١ - برغم تحسن الأداء الاقتصادي العالمي بشكل عام في سنة ١٩٩٧، فإن العام التالي لحدوث الأزمة المالية في شرق آسيا (١٩٩٨) شهد تدنياً في معدلات النمو على المستويات كافة. إذ انخفض معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي من (٣,٢٪) إلى (١,٨٪) وتدنّت معدلات المؤشر نفسه في الدول النامية من (٤,٨٪) إلى ما يقارب (٢٪) في المتوسط، في حين حققت دول الأزمة الآسيوية نمواً سالباً يقارب (٨٪). في الوقت نفسه انخفض معدل الفائدة العالمي على الليبور بنحو (٥٪) في عام ١٩٩٨. هذا وتظهر بيانات جدول ٢ أن متوسط أسعار السلع الأولية كان أكثر المتغيرات تأثراً بالتغيرات الراهنة في جوانب الاقتصاد العالمي، إذ انخفض الرقم القياسي لأسعار النفط الخام بما يتجاوز (٢٥٪) في حين تناقصت أسعار السلع غير النفطية بمعدل (١٤,٦٪) في المتوسط.

٢ - تشير تقديرات السيناريو المرجعي إلى بدء تحسن أداء الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي في عام

٢٠٠٠ ووصله إلى نفس مستويات أدائه في عام ١٩٩٧ في أوائل القرن الواحد والعشرين (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، وذلك فيما عدا دول الأزمة الآسيوية.

٣ - برغم التطورات الموجبة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، فإن التحسن في مستويات الأسعار ينتظر أن يكون محدوداً للغاية. فعلى سبيل المثال ينتظر زيادة أسعار النفط الخام (متوسط عالمي) بما لا يزيد على (١,١٪) سنوياً خلال الخمس سنوات الأولى من القرن القادم، كذلك من المتوقع زيادة الرقم القياسي لأسعار السلع غير النفطية بمعدل متشابه خلال الفترة نفسها.

ثانياً: هيكل النموذج الاقتصادي وسماته

ناقش الجزء السابق من الدراسة العناصر الحاكمة للبيئة المحيطة بالنظام الاقتصادي الكويتي ومن ثم المتغيرات العالمية المؤثرة في أدائها في المدى المتوسط. كما تعرض هذا الجزء إلى البدائل المتوقعة لنمو الاقتصاد العالمي وتطور مؤشرات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٥). وقد مثل ذلك خطوة أولية وضرورية لدراسة المسار المستقبلي للاقتصاد الكويتي في أعقاب الأزمة الآسيوية.

جدول ٢
المسل المتوقع للاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة الآسيوية

المؤشرات الاقتصادية	الفترة الزمنية				السيناريو المرجعي	
	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٥
أولاً: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)						
- دول العالم (متوسط)	٣,١	٢,٣	٣,٢	١,٨	١,٩	٢,٧
- الدول ذات الدخل المرتفع	٣,١	٢,١	٢,٨	١,٧	١,٦	٢,٣
- الدول النامية	٣,٠	٣,١	٤,٨	٢,٠	٢,٧	٤,٣
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٠	٢,٩	٣,١	٢,٠	٢,٨	٣,٧
- دول الأزمة الآسيوية	٦,٩	٧,٢	٤,٥	٨,٠-	٠,١	٣,٢
- دول الأزمة الآسيوية	١٠	٥,١	٥,٨	٥,٥	٥,٠	٦,٠
ثانياً: سعر الفائدة على الليور (%)						
ثالثاً: الرقم القياسي للأسعار (معدل نمو %)						
- أسعار النفط	٧,٧-	٣,٦-	١,١-	٢٥,٧-	٨,١	٧,٣
- أسعار السلع غير النفطية	٥,٤-	٠,٢	٥,٠	١٤,٦-	١,٧-	٠,٢

المصدر: اعتمدت التقديرات بالجدول على تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاعوام ١٩٩٨-١٩٩٩.

والسلوكية التي يتم تقديرها من بيانات الأطر المحاسبية أو بالاستعانة بطرق الاقتصاد القياسي وأساليبه.

ب - هيكل وعلاقات النموذج:

يوضح الشكل ١ أن الأساليب الكمية المستخدمة في الدراسة تتمثل في نموذج مركزي يرتبط بعدد من النماذج الفرعية التفصيلية على النحو التالي:

١ - نموذج استاتيكي للتوازن الاقتصادي العام (General Equilibrium Model) يعتمد على مصفوفة للحسابات الاجتماعية كإطار محاسبي متسق يستخدم في إبراز العلاقات التشابكية بين أجزاء الاقتصاد الوطني في سنة الأساس، والتي تنعكس في هيكل النموذج لتشمل ثلاث نوعيات من العلاقات الرياضية هي:

- العلاقات السلوكية التي تحدد قرارات الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتقدير مستويات الإنفاق والاستثمار والادخار.
- العلاقات الخاصة بتوازن العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى المعادلات الخاصة باتساق مستويات الادخار/ الاستثمار على المستوى الكلي.

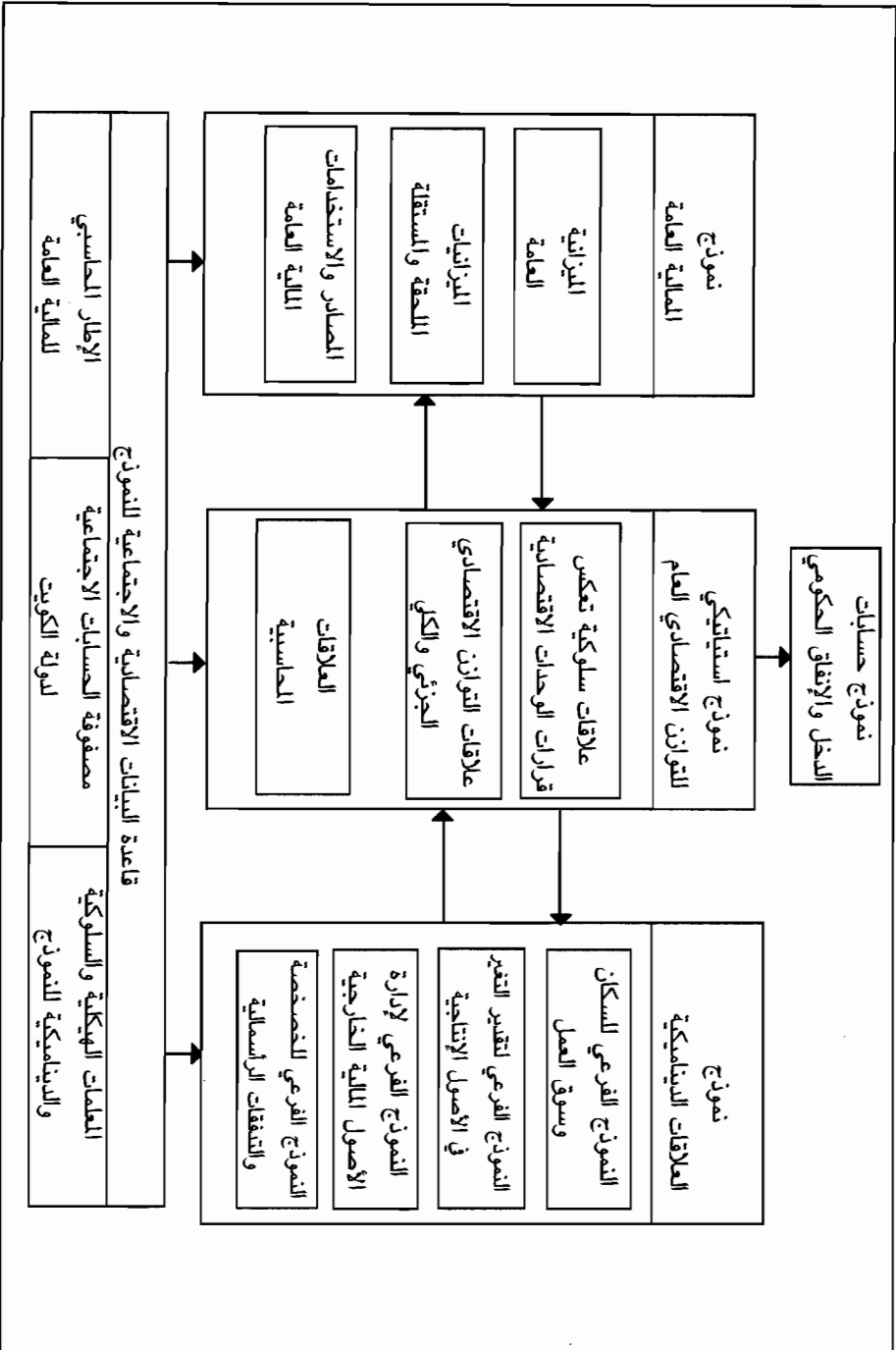
بيد أن اختبار الأداء المستقبلي لدولة الكويت يتطلب - بالدرجة الأولى - بناء نموذج اقتصادي يسمح بقياس وتتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة لبدائل السياسات التي يقترح تبنيها لتحقيق الأهداف الإنمائية في ظل المسار المستقبلي المتوقع لمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية.

هذا وقد ارتكزت النتائج التحليلية للدراسة على نموذج اقتصادي كلي يعكس السمات الخاصة للاقتصاد الكويتي وآليات عمله ويرتبط به عدد من النماذج الفرعية تركّز في الأساس على القضايا الإنمائية محل الاهتمام. ويعتمد كل من النموذج المركزي والنماذج الفرعية على أطر محاسبية متكاملة ومتسقة على المستويين الكلي والقطاعي. ويمكن الرجوع إلى Khorshid (1998) لتعرّف التفاصيل الخاصة بطبيعة النموذج وعلاقاته الرياضية وقاعدة بياناته. وتتألف السمات الرئيسية للنموذج على النحو التالي:

١ - الإطار المحاسبي:

- يوضح الشكل ١ أن قاعدة معلومات النموذج تتضمن ثلاثة أطر محاسبية، هي:
- مصفوفة للحسابات الاجتماعية تعكس العلاقات التبادلية بين أجزاء الاقتصاد الوطني في سنة الأساس.
- إطار محاسبي متكامل للمالية العامة يختص بتقدير عناصر دخل وإنفاق الحكومة الكويتية.
- مجموعة المعلومات الهيكلية

الشكل ١
هيكل وقاعدة بيانات النموذج المستخدم في الدراسة



- ٣ - العلاقات المحاسبية التي تعكس توازن المتغيرات الاقتصادية على المستويين الكلي والقطاعي. وبهدف تعظيم قدرة النموذج على تمثيل آليات عمل الاقتصاد الكويتي وقواعد اتخاذ القرار السائدة به، فقد تم بناؤه ليشتمل على قطاعين إنتاجيين (النفط الخام والقطاعات غير النفطية) وأربعة أسواق للسلع والخدمات (سلع محلية، سلع مستوردة، سلع مصدرة، و سلع معاد تصديرها)، وخمس مؤسسات وطنية تتمثل في القطاع العائلي (كويتي وغير كويتي) وقطاعي الأعمال الخاص والعام وقطاع الخدمات الحكومية، ذلك بالإضافة إلى حساب العالم الخارجي.
- ٢ - نموذج تفصيلي للمالية العامة يسعى إلى تقدير متغيرات الدخل والإنفاق الحكومي ويركز بشكل خاص على السياسات المالية العامة وعلاقتها بباقي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويقوم هذا النموذج بإعداد الإسقاطات المستقبلية للميزانية العامة وميزانية الهيئات الحكومية المستقلة والملحقة، ذلك بالإضافة إلى تقدير مجمل المصادر والاستخدامات المالية للدولة.
- ٣ - نموذج للعلاقات الديناميكية ينقسم بدوره إلى أربعة نماذج تفصيلية؛ هي:
- نموذج فرعي للسكان وسوق العمل صمم بغرض تقدير حجم السكان الكويتيين وعرض قوة العمل الوطنية وفق القطاع الاقتصادي من ناحية، وقياس حجم الطلب على العمالة غير الكويتية كدالة في احتياجات سوق العمل وسياسات النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى. وبذلك يمكنه قياس أثر السياسات الاقتصادية والمالية على هيكل قوة العمل وحجم السكان بدولة الكويت.
- نموذج فرعي لحساب التغيرات في حجم الأصول الإنتاجية بالقطاعات الاقتصادية كدالة في حجم الاستثمارات ومعدلات الاهلاك وسياسات الخصخصة.
- نموذج فرعي لإدارة الأصول الخارجية يستخدم في تتبع التغيرات في حجم الاستثمارات الحكومية والخاصة، ومن ثم تقدير عوائد هذه الاستثمارات وتوزيعها على المؤسسات الوطنية.
- نموذج فرعي لقياس أثر برنامج الخصخصة على هيكل القطاعات الإنتاجية من ناحية، وعلى التدفقات الرأسمالية بين القطاعات المؤسسية من ناحية أخرى.

ثالثاً: مسار الاقتصاد الكويتي في ظل السيناريو المرجعي

بههدف تقدير الأعباء أو التكلفة التي سيتحملها الاقتصاد الكويتي بفعل الأزمة الآسيوية وما صاحبها من تطورات غير مواتية على مستوى النظام الاقتصادي العالمي، فإنه يتعين صياغة سيناريو مستقبلي مرجعي يمثل مسار حركة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت بافتراض «استمرار الحال على ما هو عليه»، وبحيث يمثل هذا السيناريو الأساس الذي يتم عن طريقه اختبار فرضية عدم حدوث الأزمة ومن ثم تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة.

ويتحدد السيناريو المرجعي بمجموعتين من الفروض، تركز المجموعة الأولى على التقديرات الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي ومسار حركة متغيراته الرئيسية في المدى المتوسط، وهو ما تم مناقشته في الجزء الأول من هذا البحث أما المجموعة الثانية فترتبط بالافتراضات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي الكويتي.

فعلى مستوى التطورات الاقتصادية المحلية، ينطلق السيناريو الأساسي من فرضية «استمرار الحال على ما هو عليه»، وهو ما يعني استقرار نسبي للسياسات السائدة في الوقت الحالي ولتوجهاتها العامة. وحيث إن استمرار الحال لا يشترط بالضرورة ثباته، فإن الأخذ بذلك السيناريو لا ينفي إجراء بعض التعديلات الهامشية

في بعض السياسات والأدوات، وبخاصة تلك اللازمة لمواجهة المستجدات على الساحة المحلية. وذلك دون تعديل في هيكل التوجهات العامة لمسار التنمية أو الآليات المتبعة لا سيما في سياسات المالية العامة واختلالات سوق العمل وأنماط الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

نتائج تطبيق السيناريو الأساسي:

تشير نتائج تطبيق السيناريو الأساسي (أو المرجعي) باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي وفي ظل التطورات العالمية الراهنة، إلى عدد من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن تتبعها من خلال تقويم الأداء المستقبلي لعناصر الناتج المحلي الإجمالي وتولد الدخل القومي، ومتغيرات التعامل مع العالم الخارجي والمالية العامة، وهيكل سوق العمل، ثم مؤشرات الرفاهية والثروة.

تولد الدخل القومي:

يلخص جدول ٣ الأداء متوسط الأجل لعناصر الناتج المحلي الإجمالي وتطور كل من الناتج القومي والدخل القومي ومستوى الادخار للأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ على التوالي، حيث تشير نتائج النموذج إلى النقاط التالية:

- ١ - من المتوقع أن يتناقص الناتج المحلي النفطي (بالأسعار الجارية) بمعدل (٣,٣٪) خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ثم ينمو بعد ذلك بشكل محدود خلال الخمس سنوات

التالية (حوالي ١٢,٠٪ سنوياً). ويعود هذا الأداء المتدني للنتائج النفطية إلى تناقص معدلات الإنتاج في الأعوام (١٩٩٨، ١٩٩٩) على التوالي - بناء على السياسات الإنتاجية المعتمدة من منظمة الأوبك - والانخفاض الكبير في الأسعار خلال الفترة (١٩٩٧ - ١٩٩٨).

٢ - برغم تحقيق الناتج المحلي غير النفطية لمعدل نمو متوسط يقدر بنحو (٢,٦٪) خلال السنوات

(١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، إلا أن هذا المعدل انخفض إلى (٢,٢٪) سنوياً بعد ذلك. ويمثل هذا النمو في الناتج غير النفطية محصلة أداء كل من قطاع الأعمال الخاص والعام والقطاع الحكومي الخدمي. ويلاحظ أن قطاعي الأعمال الخاص والعام يحققان معدلات نمو متواضعة - لا تتعدى ١,٣٪ في المتوسط سنوياً خلال فترة التنبؤ - على حين يحقق قطاع الخدمات الحكومية

جدول ٣

تطور الناتج والدخل القومي في ظل السيناريو الأساسي

فترة التقدير						سنة الأساس ١٩٩٥	المؤشرات الاقتصادية (مليون دينار - بالأسعار الجارية)
٢٠٠٥		٢٠٠٠		القيمة	النسبة إلى الناتج المحلي النمو السنوي %		
النسبة إلى معدل النمو المحلي % السنوي	القيمة	النسبة إلى معدل النمو المحلي % السنوي	القيمة				
٠,١٢	٣٠,٤	٢٦٧١	٣,٣-	٣٢,٧	٢٦٥٤	٣١٢٨	الناتج المحلي النفطي
٢,٢	٧٠,٩	٦٢٢٣	٢,٦	٦٨,٦	٥٥٦٩	٤٩٠٣	الناتج المحلي غير النفطي ^١
١,٠	٣٠,٧	٢٧٠٢	١,٦	٣١,٦	٢٥٧٢	٢٣٨١	- قطاع خاص
٠,٩٨	١٣,٧	١٢٠٣	١,٦	١٤,١	١١٤٦	١٠٦١	- قطاع عام إنتاجي
٤,٦	٢٦,٤	٢٣١٨	٤,٨	٢٢,٨	١٨٥١	١٤٦٠	- قطاع حكومي خدمي
١,٥٧	١٠٠	٨٧٧٥	٠,٤٨	١٠٠	٨١١٧	٧٩٢٥	الناتج المحلي الإجمالي ^٢
٠,١٤	٢٠,٧	١٨١٥	٤,٣٤	٢٢,٢	١٨٠٢	١٤٥٧	صافي دخول عوامل الإنتاج
١,٣	١٢٠,٧	١٠٥٩٠	١,١٩	١٢٢,٢	٩٩١٩	٩٣٨٢	الناتج القومي الإجمالي ^٣
١,٤	١١٥,٢	١٠١٠٩	١,٠٦	١١٦,١	٩٤٢٧	٨٩٤٥	الدخل القومي الإجمالي ^٣
٢,٠-	٢٧,٦	٢٤٢٦	٢,٦-	٣٣,١	٢٦٨٣	٣٠٦١	الإدخار الوطني

(١) مقيم بتكلفة عوامل الإنتاج (لا يتضمن صافي الضرائب غير المباشرة).

(٢) مقيم بأسعار السوق (يتضمن صافي الضرائب غير المباشرة).

(٣) يمثل الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي.

سنوية تتراوح من (٢٪) إلى (٢,٥٪) خلال فترة التنبؤ، وهو الأمر الذي من الممكن أن يؤدي من ناحية إلى التأثير سلباً في النمو الاقتصادي المستقبلي، ويساهم من ناحية أخرى في عرقلة جهود الحكومة الكويتية الرامية إلى بناء أصولها الخارجية. وبالطبع، فإن الأداء السالب لمعدلات الادخار القومي يرجع إلى عدم نمو الدخل القومي بالقدر الذي نمت فيه معدلات الاستهلاك.

فجوة الموارد الاقتصادية:

يشير جدول ٤ إلى تزايد الاختلالات في ميزان المدفوعات والتوازن مع العالم الخارجي في ظل السيناريو الأساسي. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تدهور أداء الصادرات الكويتية - وعلى وجه الخصوص الصادرات النفطية - نتيجة لانخفاض كل من مستويات إنتاج وأسعار النفط خلال الأعوام (١٩٩٧، ١٩٩٨) ثم عدم عودتها إلى مستوياتها السابقة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ بناء على فروض السيناريو الأساسي. وفي ظل هذه التطورات يتحول ميزان السلع والخدمات من حالة الفائض بنحو (٨٤٣) مليون دينار في عام ١٩٩٥ إلى حالة العجز بحدود (٢٤١-) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥ وهو ما يعني زيادة الواردات السلعية والخدمية عن ما تحققه إيرادات الصادرات الكويتية. وعند الأخذ في الاعتبار بالتحسن

معدلات نمو سنوية تزيد على (٤٪) حتى نهاية عام ٢٠٠٥. ويعود ارتفاع معدلات نمو القطاع الحكومي إلى استمرار التزام الحكومة باستيعاب الجزء الأكبر من عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى الزيادة في فاتورة الأجور الحكومية ومن ثم في الناتج المحلي لهذا القطاع. أما النمو المتواضع في القطاعات الإنتاجية الأخرى فيعود أساساً إلى المناخ الاستثماري غير الموائم الذي تولد في أثناء الأزمة المالية وبعدها.

٣ - تؤدي هذه التطورات في عناصر الناتج المحلي الإجمالي في ظل فروض السيناريو الأساسي إلى تغير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتفع نصيب القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من (٦٩٪) عام ٢٠٠٠ إلى نحو (٧١٪) في عام ٢٠٠٥ وتتزايد نسبة القطاع الحكومي الخدمي من (٢٣٪) إلى (٢٦٪) خلال الفترة نفسها، وهو أمر يتعارض مع سياسات الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى دعم القطاع الخاص وتشجيعه وزيادة مشاركته في جهود التنمية والحد من تنامي فاتورة الأجور الحكومية.

٤ - تظهر نتائج السيناريو الأساسي تناقص الادخار القومي بمعدلات

جدول ٤
التوازن الخارجي ومؤشرات المالية العامة في ظل السيناريو الأساسي

فترة التقدير						سنة الأساس ١٩٩٥	المؤشرات الاقتصادية (مليون دينار - بالأسعار الجارية)
٢٠٠٥			٢٠٠٠				
النسبة إلى معدل الناتج النمو المحلي % السنوي	النسبة إلى القيمة	النسبة إلى معدل الناتج النمو المحلي % السنوي	النسبة إلى القيمة	النسبة إلى معدل الناتج النمو المحلي % السنوي	النسبة إلى القيمة		
ميزان المدفوعات:							
٠,١٣	٤٢,٧	٣٧٤٨	٢,٦-	٤٥,٩	٣٧٢٣	٤٢٤٨ - الصادرات	
٢,٢	٤٥,٤	٣٩٨٨	١,٠	٤٤,٠	٣٥٧٥	٣٤٠٥ - الواردات	
٦٨,٩-	٢,٧-	٢٤١-	٢٩,٤-	١,٨	١٤٨	٨٤٣ - ميزان السلع والخدمات	
٥,٦-	١٢,٥-	١٠٩٤	٤,٨-	١٨,٠	١٤٥٨	١٨٦٣ - فائض الميزان الجاري	
- المالية العامة:							
٠,٣٧	٣٥,٠	٣٠٧٢	٢,٨-	٣٧,٢	٣٠١٦	٣٤٧٣ الإيرادات الحكومية	
٠,١٣٨-	١٢,٨	١١٢٥	١,٥	١٤,٩	١٢٠٦	١١١٧ عائد الاستثمارات	
٣,٢	٢١,٢	١٨٦٣	٩,٧	١٩,٦	١٥٨٨	١٠٠١ عجز الموازنة العامة*	

* يمثل الزيادة في جملة الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على الإيرادات الحكومية.

أسعار الفائدة العالمية على أصول الكويت الخارجية، ذلك بالإضافة إلى السياسات المتبعة لإدارة استثمارات الكويت في الخارج.

وفي ظل افتراض عدم تحسن أسعار النفط الخام بالقدر الكافي، مع عدم زيادة مستويات إنتاجه وفي ظل استمرار سياسات حكومة الكويت الرامية إلى عدم زيادة الرسوم والضرائب، فإنه يتوقع تناقص الإيرادات الحكومية بنحو (٢,٨٪) سنوياً خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، ثم ثباتها النسبي خلال الخمس سنوات التالية. ونظراً لصعوبة إجراء تخفيض محسوس في عناصر الإنفاق الحكومي الجاري

المحدود في صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي - كما يبين الجدول (٤) - فإن فائض الميزان الجاري يسجل تناقصاً تدريجياً من (١٨٦٣) في عام ١٩٩٥ إلى (١٤٥٨) في عام ٢٠٠٠، ثم إلى (١٠٩٤) في نهاية فترة التنبؤ. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن صافي دخول عوامل الإنتاج (عائد الاستثمارات الخارجية مطروحاً منه أرباح الشركات الأجنبية المحولة إلى العالم الخارجي وفوائد الديون الخارجية على دولة الكويت) يتأثر بعدد من العوامل مثل: الحاجة إلى تسهيل جزء من الأصول الحكومية لمواجهة عجز الموازنة العامة، والتقلبات في معدلات

هيكل سوق العمل:

يلخص جدول ٥ التغيرات الهيكلية في سوق العمل الخاص والعام خلال فترة التحليل مع أخذ فروض السيناريو الأساسي في الحسبان. فمن المنتظر أن يؤدي «بقاء الحال على ما هو عليه» فيما يخص سياسات سوق العمل إلى تزايد الاختلالات الهيكلية على النحو التالي:

- ١ - يؤدي افتراض استمرار القطاع الحكومي في استيعاب الجزء الأكبر من مدخلات سوق العمل من العمالة الوطنية، إلى تزايد نسبة الكويتيين بهذا القطاع من (٦١٪) في عام

والاستثماري في ظل استمرار السياسات الحالية وعدم القدرة على تقليص فاتورة الأجور، فإنه من المتوقع تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة، الذي تظهر النتائج تزايد من (١٠٠١) مليون دينار في عام ١٩٩٥ إلى نحو (١٨٦٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٥.

ونخلص مما سبق إلى أنه على الرغم من التحسن المحدود في أداء الاقتصاد الدولي وتراجع الآثار السلبية للمحنة الآسيوية، فإنه من المنتظر تزايد فجوة الموارد الاقتصادية والمالية بدولة الكويت في المدى المتوسط - في ظل غياب سياسات محلية موثمة.

جدول ٥

تطور مؤشرات سوق العمل في ظل السيناريو الأساسي

فترة التقدير				سنة الأساس ١٩٩٥	مؤشرات سوق العمل
٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥		
النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)		
١٠٠	٧٩٨,٩٤٠	١٠٠	٦٩٤,٥١٨	٥٨٤,٤٧٧	العمالة بالقطاع الخاص*
١,٧٦	١٤,١٤١	١,٧٧	١٢,٢٩٣	١٠,٢٠٤	- الكويتيون
٩٨,٣٣	٧٨٤,٧٩٩	٩٨,٢٣	٦٨٢,٢٢٥	٥٧٤,٢٧٣	- غير الكويتيين
١٠٠	٢٩٨,٣٤١	١٠٠	٢٨٣,٠٤٩	٢٦٥,٣٠٨	العمالة بالقطاع الحكومي
٨٠,١	٢٣٨,٨٥١	٧١,٠٤	٢٠١,٠٦٦	١٦٢,٢٠٢	- الكويتيون
١٩,٩	٥٩,٤٩٠	٢٨,٩٦	٨١,٩٨٣	١٠٣,١٠٦	- غير الكويتيين
١٠٠	١٠٩٧,٢٨١	١٠٠	٩٧٧,٥٦٧	٨٤٩,٧٨٥	جملة العمالة*
٢٣,١	٢٥٢,٩٩٢	٢١,٨	٢١٣,٣٥٩	١٧٢,٤٠٦	- الكويتيون
٧٦,٩	٨٤٤,٢٨٩	٧٨,٢	٧٦٤,٢٠٨	٦٧٧,٣٧٩	- غير الكويتيين
-	٣,٨٢	-	٢,٩٥	١,٤٧	معدل البطالة للكويتيين (%)

(*) لا تتضمن خدم المنازل ومن في حكمهم.

١٩٩٥ إلى (٧١٪) في عام ٢٠٠٠، ثم إلى نحو (٨٠٪) في نهاية ٢٠٠٥.

٢ - يؤدي استمرار نقص مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص - في ظل غياب السياسات المناسبة - إلى ارتفاع معدلات البطالة للعمالة الكويتية من (١,٤٧٪) في عام ١٩٩٥ لتصل إلى ما يقارب (٣,٨٪) في عام ٢٠٠٥. وبالطبع فإنه يتوقع لهذه المعدلات أن ترتفع بشكل أكبر فيما إذا تخلت الحكومة عن التزامها بتشغيل العمالة الوطنية دون وضع سياسات مناسبة لتوجيهها إلى القطاع الخاص.

٣ - تشير النتائج إلى حدوث تحسن نسبي في نصيب العمالة الوطنية في جملة قوة العمل نتيجة استمرار سياسة استيعاب العمالة الوطنية

بالقطاع العام مع الاستمرار في تطبيق سياسة إحلال العمالة الوافدة بهذا القطاع، ذلك بالإضافة إلى حدوث نمو متواضع في مساهمة القطاع الخاص في ظل السيناريو الأساسي ومن ثم عدم تزايد الطلب على العمالة الوافدة في هذا القطاع.

مؤشرات الرفاهية والثروة:

يوضح جدول ٦ تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي وحجم الأصول الخارجية وبالتالي فهو يعكس - بشكل أساسي - مؤشرات الرفاهية وتوزيع الثروة وتشير بيانات الجدول إلى تناقص نصيب الفرد في كل من الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٥)

جدول ٦

تطور مؤشرات الرفاهية والثروة في ظل السيناريو الأساسي

فترة التقدير				سنة الأساس ١٩٩٥	المؤشرات الاقتصادية (دينار - بالأسعار الجارية)
٢٠٠٥	٢٠٠٠	متوسط القيمة	متوسط معدل النمو (%)		
متوسط معدل النمو (%)	القيمة	متوسط معدل النمو (%)	القيمة		
١,٠٨-	٣٢٩٧	٢,٩٦-	٣٤٨١	٤٠٤٦	نصيب الفرد من الناتج المحلي
٠,٤٧-	٢٢٦٥	١,٥٢-	٢٣١٩	٢٥٠٣	نصيب الفرد من الناتج غير النفطي
١,٣٣-	٣٩٧٩	٢,٣٤-	٤٢٥٤	٤٧٨٩	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
٣,٨١-	١٧٩١٣	٢,٠٩-	٢١٧٥٦	٢٤١٨٠	نصيب الفرد الكويتي من الأصول الخارجية

(٢٤١٨٠) دينار في عام ١٩٩٥ إلى نحو (١٧٩١٣) دينار خلال عام ٢٠٠٥، إنما يعكس عدم القدرة على الحفاظ على الأصول المالية الخارجية وتنميتها كأحد العناصر الهامة في معادلة الأمن القومي الكويتي وكأحد مصادر الدخل الرئيسية البديلة للعوائد النفطية. هذا وقد ساهم في حدوث هذا الانخفاض التناقص المتوقع في حجم الأصول الحكومية الخارجية بغرض سداد الالتزامات المترتبة على استمرار عجز الموازنة العامة من ناحية، واستمرار نمو السكان الكويتيين بمعدلات تتعدى (٣٪) سنوياً من ناحية أخرى.

رابعاً: تقدير حجم الخسائر في المدى المتوسط

يتضح من التحليل السابق لنتائج السيناريو الأساسي، أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتداعياتها المستقبلية ستؤدي إلى تدني مستويات أداء الاقتصاد الكويتي في المدى المتوسط، لا سيما في ظل استمرار الحال على ما هو عليه وغياب السياسات الملائمة.

بيد أن التحليل السابق لأداء الاقتصاد الكويتي في ظل الأزمة العالمية الراهنة، يطرح في الوقت نفسه أحد القضايا الرئيسية التي يعانها الاقتصاد الكويتي والتي ينتظر تزايد مفعولها في ظل مناخ

وبما يؤدي إلى انخفاض مستويات الرفاهية في ظل السيناريو المرجعي. وينتج ذلك أساساً من ارتفاع معدلات نمو السكان مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي والقومي، على حد سواء. وتؤكد هذه النتائج حقيقة هامة وهي صعوبة المحافظة على مستويات الرفاهية الحالية في ظل التطورات العالمية المتوقعة وفي غياب السياسات الإنمائية الملائمة. إذ توضح نتائج السيناريو الأساسي حدوث انخفاض سنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٢,٩٦٪) حتى عام ٢٠٠٠ وبنحو (١,١٪) فيما بعد ذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٥، في حين ينخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة الزمنية نفسها بمعدلات تصل إلى نحو (٢٪) في المتوسط. بالإضافة إلى ما سبق، تشير نتائج النموذج إلى حدوث تدهور في نصيب الفرد الكويتي من الأصول الحكومية الخارجية، وهو مؤشر يمثل - بشكل ما - نصيب الكويتي من الثروة التي تراكمت في الخارج بفعل زيادة الإيرادات النفطية عن مستويات الإنفاق المحلي خلال حقبتَي السبعينيات والثمانينيات. ولعل انخفاض هذا المؤشر من

العولمة وتكامل أسواق السلع والخدمات، وهي حساسية الاقتصاد الكويتي وتأثره بشكل كبير بالمتغيرات الخارجية والأزمات العالمية من خلال تقلبات أسعار النفط وأسعار الفائدة العالمية. ولهذا فإن أحد الأسئلة التي سنسعى للإجابة عنها خلال الجزء المتبقي من هذه الدراسة هو كيفية قياس أو تقدير التكلفة الاقتصادية أو الفاقد في الدخل القومي الذي ترتب على حدوث الأزمة الراهنة في الاقتصاد العالمي. ولما كان من المتوقع استمرار بعض آثار هذه الأزمة لفترة زمنية أبعد من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فإننا سنقوم فيما يلي بقياس التكلفة الاقتصادية للأزمة التي سيتحملها الاقتصاد الكويتي حتى نهاية عام ٢٠٠٥.

٣ - استخدام النموذج الرياضي في قياس المسار المستقبلي للاقتصاد الكويتي في ظل سيناريو عدم حدوث الأزمة.

٤ - تقدير التكلفة الاقتصادية بمقارنة نتائج السيناريوهين البديلين - السيناريو الأساسي وسيناريو عدم حدوث الأزمة - بحيث يمثل الفرق في الدخل خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) حجم التكلفة الكلية التي تحملها الاقتصاد الكويتي كنتيجة لحدوث الأزمة (تكلفة الفرصة البديلة).

٥ - للحصول على مؤشر كلي للتكلفة الاقتصادية ولأخذ القيمة الحالية للنقود عبر الزمن في الحساب ولاستبعاد أثر التغير في الأسعار، سنقوم بحساب القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية أو الدخل الضائع بافتراض معدل متوسط لسعر الخصم على الدينار الكويتي.

أ - منهجية تقدير الخسائر: تعتمد المنهجية المتبعة في تقدير التكلفة الاقتصادية للأزمة أو الدخل الضائع بسببها، على الخطوات التالية:

١ - اختيار عام ١٩٩٧ كنقطة البداية لقياس التكلفة الاقتصادية؛ لأنه يمثل العام الذي بدأت فيه الأزمة الآسيوية.

٢ - صياغة سيناريو إنمائي بديل يتضمن تقديرات مغايرة لأسعار النفط وأسعار الفائدة ومعدلات إنتاج النفط الخام ومستويات نمو الناتج المحلي العالمي ومعدلات الطلب على السلع والخدمات في

ب - فرضيات سيناريو عدم حدوث الأزمة:

أجمعت الدراسات المستقبلية في عام ١٩٩٦ وبتدريبات ١٩٩٧ (أي قبل حدوث الأزمة) على أنه ورغم النمو المتواضع للدول الصناعية في بداية التسعينيات فإن المناخ الاقتصادي العالمي سيكون أكثر مواءمة بالنسبة للدول النامية^(١). إذ توقعت الدراسات حدوث نمو في التجارة العالمية يقارب (٦,٣٪) خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق (٥٪) للدول النامية خلال الفترة نفسها (بعد استبعاد دول شرق أوروبا). كما أشارت التقديرات إلى تناقص أسعار النفط الخام بنحو (٣,٦٪) خلال عام ١٩٩٧ وبما يقارب (٦,٧٪) فقط خلال عام ١٩٩٨ ثم زيادة الأسعار تدريجياً - فيما بعد - بمعدل (١,١٪) سنوياً حتى نهاية فترة التنبؤ. وقد انعكس هذا التطور المتوقع في أسعار النفط على معدلات النمو السنوية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحيث سجلت (٢,٩٪) في المتوسط خلال (١٩٩٦ - ٢٠٠٥). كذلك أفادت التقديرات إلى تحقيق دول شرق آسيا معدلات نمو اقتصادي تتعدى (٧٪) سنوياً. أما الأسعار غير النفطية فقد أشارت الدراسات إلى احتمال انخفاضها بمعدلات تتراوح بين (١٪)، (١,٦٪) في المتوسط

خلال فترة التقدير. وأخيراً، توقعت هذه الدراسات حدوث تحسن في معدل العائد الاسمي على الليبور بالدولار من (٥,١٪) في عام ١٩٩٤ إلى (٦٪) عام ١٩٩٥ لتصل إلى نحو (٦,١٪) خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) في المتوسط.

وبناء على نتائج التحليل السابق، تم صياغة سيناريو إنمائي يعكس التطورات المنتظرة في الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الدول النامية في ظل افتراض عدم حدوث الأزمة العالمية الراهنة. ويفترض هذا السيناريو الإنمائي، أن معدلات إنتاج النفط ستستمر على نفس مستوى (٢٠٠٠) ألف برميل/يومياً حتى نهاية عام ١٩٩٧، ثم ترتفع بعد ذلك خلال عام ١٩٩٨ إلى نحو (٢١٩٠) ألف برميل/يومياً بناء على قرار منظمة الأوبك بزيادة حصة الكويت في الإنتاج، والذي كانت دولة الكويت تزمع البدء في تطبيقه خلال عام ١٩٩٨ لولا حدوث الأزمة الراهنة.

ج - أثر الأزمة على حركة المتغيرات الكلية:

توضح الجداول من (٧) إلى (٩) أثر الأزمة الاقتصادية الراهنة على مسار الاقتصاد الكويتي من خلال استخدام النموذج في قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، مرة في ظل السيناريو الأساسي، ومرة أخرى بافتراض عدم

(١) يمكن الرجوع في هذا المجال إلى دراسة البنك الدولي (1996) Global Economic Prospects ودراسة صندوق النقد الدولي (1997) World Economic Outlook.

حدوث الأزمة الراهنة، أي عند مواجهة نتائج السيناريو الأساسي مع سيناريو عدم حدوث الأزمة. وتقيد نتائج هذه الجداول - بشكل عام - إلى تدني الأداء الاقتصادي وتناقص معدلات نموه بفعل الأزمة الحالية. فعلى سبيل المثال، تؤدي الأزمة الراهنة إلى تناقص مستويات الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٢٨٪) في عام ٢٠٠٠ وبما يعادل (٣١٪) في عام ٢٠٠٥، وفقاً للجدول رقم (٧). كذلك ينتج عن حدوث الأزمة فاقد في معدلات الادخار القومي

يتراوح بين (٣٤٪) و(٤٧٪). وتتكرر النتائج نفسها في حالة ميزان المدفوعات والمالية العامة وأيضاً في نصيب الفرد من الناتج بما يشير إلى ارتفاع حجم التكلفة الاقتصادية على دولة الكويت من جراء الأزمة العالمية، وبما يتطلب محاولة تقدير التكلفة البديلة أو الدخل الضائع على مستوى الاقتصاد الكلي خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٥) وهو ما سنقوم به في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

جدول ٧

تقدير أثر التطورات الاقتصادية الراهنة في مسار الاقتصاد الكويتي
(تولد الدخل القومي)

فترة التقدير						المؤشرات الاقتصادية (مليون دينار - بالأسعار الجارية)	سنة الأساس ١٩٩٥
٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠		
معدل التغير (%)	سيناريو عدم حدوث الأزمة	السيناريو الأساسي	معدل التغير (%)	سيناريو عدم حدوث الأزمة	السيناريو الأساسي		
٣١-	٢٨٩٥	٢٦٧١	٢٨-	٣٦٨٦	٢٦٥٤	٣١٣٨	الناتج المحلي النفطي
١,٦-	٦٣٢٣	٦٢٢٣	١,٣-	٥٦٤٣	٥٥٦٩	٤٩٠٣	الناتج المحلي غير النفطي ^١
٢,٥-	٢٧٧١	٢٧٠٢	١,٩-	٢٦٢٣	٢٥٧٢	٢٣٨١	- قطاع خاص
٢,٥-	١٢٣٤	١٢٠٣	٢,٠-	١١٦٩	١١٤٦	١٠٦١	- قطاع عام
-	٢٣١٨	٢٣١٨	-	١٨٥١	١٨٥١	١٤٦٠	- قطاع حكومي
١٣,١-	١٠٠٩٨	٨٧٧٥	١٢,٠-	٩٢٢٢	٨١١٧	٧٩٢٥	الناتج المحلي الإجمالي ^٢
٣٦,٩-	٢٨١٧	١٨١٥	١٩,٥-	٢٢٣٨	١٨٠٢	١٤٥٧	صافي دخول عوامل الإنتاج
١٨,٤-	١٢٩٧٤	١٠٥٩٠	١٣,٤-	١١٤٥٩	٩٩١٩	٩٣٨٢	الناتج القومي الإجمالي ^٢
١٩,٠-	١٢٤٧٥	١٠١٠٩	١٣,٩-	١٠٩٥٢	٩٤٢٧	٨٩٤٥	الدخل القومي الإجمالي ^٣
٤٧,٧-	٤٦٤١	٢٤٢٦	٣٤,٥-	٤٠٩٨	٢٦٨٣	٣٠٦١	الادخار الوطني

(*) معدل التغير كنتيجة لحدوث الأزمة.

(١) مقيماً بتكلفة عوامل الإنتاج (لا يتضمن صافي الضرائب غير المباشرة).

(٢) مقيماً بأسعار السوق (يتضمن صافي الضرائب غير المباشرة).

(٣) يمثل الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي.

د - قياس التكلفة الاقتصادية للأزمة:

إطار الأزمة العالمية والسيناريو المفترض لعدم حدوث الأزمة. وحيث إن معظم المؤشرات يتم حسابها بالأسعار الجارية فقد تم حساب القيمة الحالية للتكلفة (أو الدخل الضائع) للوصول إلى رقم مقارنة يمثل التكلفة الكلية التي تتحملها دولة الكويت في الوقت الحالي (العمود الثاني بالجدول ١٠). بالإضافة إلى ذلك فإن العمود الثالث بالجدول ١٠ يظهر نصيب القيمة الحالية للتكلفة من قيمة المؤشر

يلخص جدول ١٠ تقديرات النموذج للتكلفة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الآسيوية، على حين يبين جدول ١١ - في ملحق الدراسة - تطور حجم هذه التكلفة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥. وكما أشرنا سابقاً، فإن التكلفة الاقتصادية تتمثل في الفرق بين أداء المؤشرات الاقتصادية في ظل كل من سيناريو استمرار الحال في

جدول ٨

تقدير أثر التطورات الاقتصادية الراهنة في مسار الاقتصاد الكويتي
(التوازن الخارجي والمالية العامة)

فترة التقدير						سنة الأساس ١٩٩٥	المؤشرات الاقتصادية (مليون دينار - بالأسعار الجارية)
٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥		
معدل التغير (%)	سيناريو عدم حدوث الأزمة	السيناريو الأساسي	معدل التغير (%)	سيناريو عدم حدوث الأزمة	السيناريو الأساسي		
ميزان المدفوعات:							
٢٦,٤-	٥٠٩٥	٣٧٤٨	٢٢,٧-	٤٨١٩	٣٧٢٣	٤٢٤٨	
- الصادرات							
٦,٤-	٤٢٦١	٣٩٨٨	٤,١-	٣٧٢٩	٣٥٧٥	٢٤٠٥	
- الواردات							
٤٤٦-	٤٣٨	٢٤١-	٨٦,٤-	١٠٩٠	١٤٨	٨٤٣	
- ميزان السلع والخدمات							
٥٦,٩-	٣٢١١	١٠٩٤	٤٨,٣-	٢٨٢٠	١٤٥٨	١٨٦٣	
- فائض الميزان التجاري							
المالية العامة**							
٣٣,٢-	٤٥٩٧	٣٠٧٢	٣١,٧-	٤٤١٨	٣٠١٦	٣٤٧٣	
- الإيرادات الحكومية							
٤٤,٧-	٢٠٣٥	١١٢٥	٢٤-	١٥٨٨	١٢٠٦	١١١٧	
عائد الاستثمارات							
٢٩٣,٨	٤٧٣	١٨٦٣	٣٥٥	٣٤٩	١٥٨٨	١٠٠١	
- عجز الموازنة العامة***							

(*) معدل التغير كنتيجة لحدوث الأزمة.

(**) سنوات مالية.

(***) يمثل زيادة الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على الإيرادات الحكومية.

جدول ٩
تقدير أثر التطورات الاقتصادية الراهنة في مسار الاقتصاد الكويتي
(مؤشرات الرفاهية والثروة)

فترة التقدير						سنة الأساس ١٩٩٥	المؤشرات الاقتصادية (مليون دينار - بالأسعار الجارية)
٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥		
معدل التغير (%)	سيناريو عدم حدوث الأزمة	السيناريو الأساسي	معدل التغير (%)	سيناريو عدم حدوث الأزمة	السيناريو الأساسي		
١٢,٥-	٣٧٦٩	٣٢٩٧	١١,٤-	٣٩٣١	٣٤٨١	٤٠٤٦	- نصيب الفرد من الناتج المحلي
١٧,٨-	٤٨٤٣	٣٩٧٩	١٢,٩-	٤٨٨٤	٤٢٥٤	٤٧٨٩	- نصيب الفرد من الناتج القومي
٠,١٨-	٢٢٦٩	٢٢٦٥	-	٢٣١٨	٢٣١٩	٢٥٠٣	- نصيب الفرد من الناتج غير النفطي
٤٨,٩-	٣٥٠٧٠	١٧٩١٣	٢١,٦-	٢٧٧٥٠	٢١٧٥٦	٢٤١٨٠	- نصيب الفرد الكويتي من الأصول الخارجية

(*) معدل التغير كنتيجة لحوث الأزمة.

جدول ١٠
تقديرات التكلفة الاقتصادية أو الدخل الضائع
بفعل الأزمة الآسيوية

التكلفة كنسبة من قيمة المؤشر الاقتصادي في عام ١٩٩٧	القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية	التكلفة الاقتصادية الكلية للفترة ٢٠٠٥ - ١٩٩٧	المؤشرات الاقتصادية (مليون دينار)
٪٨٥	٧,٨٦٣	١٠,٤١٣	الناتج المحلي الإجمالي
٪٩٢	١٠,٢٦٠	١٣,٨٩٣	الناتج القومي الإجمالي
٪٢٥٣	٩,٩٠٢	١٣,٣٦٥	الادخار القومي
٪١٦٩	٧,٤٣٧	١٠,٣٧٠	الإيرادات الحكومية
٪٨٤	٤,٢٦٥	٥,٧٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي*
٪١٩٦	٥١,٣٥٢	٧٤,٩٠٠	نصيب الفرد الكويتي من الأصول الحكومية الخارجية*

* دينار كويتي.

القيمة الحالية للتكلفة تصل إلى (١٠٢٦٠) مليون دينار وبما يزيد على (٩٠٪) من قيمة الناتج القومي الإجمالي في سنة الأساس. كذلك نلاحظ اختلاف تطور مؤشرات الناتج القومي الضائع خلال فترة التحليل عن المؤشر نفسه في حالة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمكن تفسيره عن طريق أخذ الآثار الديناميكية لتآكل الأصول الخارجية في ظل السيناريو الأساسي وصعوبة إعادة بنائها في المدى القصير والمتوسط في الحسابان نظراً لاستمرار ظاهرة العجز المالي والحاجة إلى تسهيل الأصول الخارجية بهدف سداد هذا العجز وبالتالي فإن زيادة التكلفة الاقتصادية مع مرور الوقت كما هو مبين بجدول ١١ - ينتج أساساً من الأداء السلبى لعوائد الاستثمارات الخارجية وليس بسبب انخفاض معدلات أداء الناتج المحلي الإجمالي.

٣ - الأثر على حجم المدخرات الوطنية:

بما أن الأزمة الراهنة في الاقتصاد العالمي تؤثر بالأساس في مصادر الدخل القومي الكويتي - وعلى وجه الخصوص الصادرات النفطية وعائد الاستثمارات الخارجية - في حين يكون تأثيرها محدوداً في أنماط الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص، فإنه من المتوقع أن تتحمل المدخرات الوطنية (الدخل القومي متاح مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي النهائي) الجزء الأكبر من الآثار السالبة للأزمة

الاقتصادي في سنة الأساس، وهو مؤشر يعكس - بشكل ما - حجم التكلفة بالمقارنة بمستويات النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

ويمكن تلخيص نتائج الاختبارات على النحو التالي:

١ - الفاقد في الناتج المحلي الإجمالي:

تصل الخسارة السنوية في الناتج المحلي بفعل حدوث الأزمة إلى نحو (١٣٠٠) مليون دينار في المتوسط. حيث تشير نتائج النموذج إلى أن التكلفة الاقتصادية تصل إلى حدها الأقصى في عام ١٩٩٨ (بما يمثل ١٧٩٨ مليون دينار) ثم تتناقص بعد ذلك. وهو أمر منطقي، إذا أخذنا في الاعتبار أن أسعار النفط وصلت إلى حدودها الدنيا في تلك السنة. كذلك تقدر القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية (الناتج المحلي الضائع) بنحو (٧٨٦٣) مليون دينار، وبما يمثل (٨٥٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧.

٢ - خسائر الناتج القومي الإجمالي:

من المتوقع أن تكون التكلفة الاقتصادية للناتج القومي الإجمالي أعلى من الفاقد في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن الناتج القومي يتضمن - بالإضافة إلى خسائر الناتج المحلي - الدخل الضائع من عوائد الاستثمارات الخارجية الكويتية، بفعل التأثير السلبى للأزمة في حجم الأصول الحكومية في الخارج. ويشير جدول ١١ - في ملحق الدراسة - إلى أن

العالمية الراهنة. إذ تقدر نتائج النموذج القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية للأزمة بنحو (٩٩٠٢) مليون دينار وبما يمثل (٢٥٤٪) من حجم الادخار القومي في سنة الأساس (١٩٩٧). وبالتالي فإن التطور الزمني للمدخرات الضائعة في ظل الأزمة العالمية الراهنة يعكس أعلى مستوى بمؤشر نصيب التكلفة الاقتصادية من قيمة المتغير الاقتصادي في سنة الأساس.

٤ - الإيرادات الحكومية:

تمثل الإيرادات الحكومية أحد المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير من جراء حدوث الأزمة العالمية الراهنة. وحيث إن الإيرادات النفطية تمثل الجزء الأكبر من هذه الإيرادات، فإنه من الطبيعي توقع ارتفاع التكلفة الاقتصادية المرتبطة بتلك الإيرادات. هذا ويوضح جدول ١١ تطور الدخل الحكومي الضائع حتى نهاية عام ٢٠٠٥، حيث تصل القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية إلى حوالي (٧٤٣٧) مليون دينار وبما يمثل (١٦٩٪) من حجم الإيرادات الحكومية في عام ١٩٩٧. كذلك تشير النتائج إلى أن التكلفة الاقتصادية لا تتلاشى أو تنخفض مع مرور الوقت (على الأقل حتى عام ٢٠٠٥).

٥ - مؤشرات الرفاهية والثروة:

يمثل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أحد المتغيرات الرئيسية الدالة على مستويات الدخل الفردي، ومن ثم فإنه يعكس أحد مؤشرات الرفاهية

الاجتماعية. وتظهر نتائج النموذج أن الدخل الفردي الضائع (أو التكلفة الاقتصادية التي يتحملها الفرد) تزايد لتصل إلى حدها الأعلى في عام ٢٠٠٥ وبما يؤدي إلى وصول القيمة الحالية للتكلفة إلى ما يعادل (٤٢٦٥) دينار. وبما أن هذا المؤشر يمثل ناتج قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان بدولة الكويت، فإن النتيجة السابقة تدل على أن الانخفاض في أداء الناتج القومي الإجمالي بفعل الأزمة العالمية يتعدى معدلات نمو السكان. وأخيراً يوضح جدول ١١ تطور نصيب الفرد الكويتي من الأصول الحكومية الخارجية مرة في ظل السيناريو الأساسي (أي بأخذ تداعيات الأزمة العالمية الراهنة في الحسبان) ومرة أخرى بافتراض عدم حدوث الأزمة. كما تشير نتائج النموذج إلى تزايد التكلفة الاقتصادية مقيسة بالفاقد في نصيب الفرد الكويتي في الأصول المستثمرة في العالم الخارجي بشكل مستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٥. إذ قدرت التكلفة الاقتصادية بنحو (١٦٧٩) دينار للفرد في عام ١٩٩٨، ثم تزايدت بعد ذلك بشكل كبير لتصل إلى (١٧١٥٧) دينار. وتبين النتائج أيضاً أن القيمة الحالية للتكلفة الكلية للأزمة على أداء الاقتصاد الكويتي تتعدى (٥١) ألف دينار للفرد وبما يمثل (١٩٥٪) من نصيب الفرد الكويتي من هذه الأصول في سنة الأساس (١٩٩٧).

الخلاصة

بنحو (٩٥٪) من قيمة المؤشر نفسه في عام ١٩٩٧.

٢ - يترتب على الانخفاض في مصادر الناتج القومي مع عدم حدوث انخفاض مماثل في أنماط الاستهلاك الخاص والعام بدولة الكويت، حدوث تراجع كبير في حجم المدخرات القومية يقدر بنحو (٩٩٠٢) مليون دينار خلال فترة التنبؤ وبما يمثل (٢٥٤٪) من قيمة المؤشر نفسه في عام ١٩٩٧.

٣ - نظراً لارتفاع الوزن النسبي للإيرادات النفطية في جملة الدخل الحكومي، فإن مؤشرات المالية العامة تأثرت بشكل واضح بتداعيات الأزمة العالمية الراهنة، وبما نتج عنه من فاقد في الدخل الحكومي حتى نهاية عام ٢٠٠٥ يقدر بحوالي (٧٤٢٧) مليون دينار وبما يقارب (١٦٩٪) من حجم الإيرادات الحكومية في عام ١٩٩٧.

٤ - تم تقدير ما يتحمله الفرد من التكلفة الاقتصادية للأزمة عن طريق تتبع الفاقد في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حتى نهاية عام ٢٠٠٥. هذا وقد أظهرت نتائج النموذج أن القيمة الحالية للفاقد في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تصل إلى نحو (٤٢٦٥) دينار. كذلك توضح نتائج الاختبارات أن الفاقد في نصيب الكويتي من الأصول الحكومية الخارجية يتعدى (٥١) ألف دينار كويتي وبما يمثل (١٩٥٪) من

في إطار الدراسات الرامية إلى تعرّف أبعاد الأزمة الآسيوية الراهنة، وما صاحبها من انعكاسات سلبية على معدلات أداء الاقتصاد العالمي؛ سعت هذه الورقة البحثية إلى تقويم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك الأزمة على مسار الاقتصاد الكويتي في المدى المتوسط. كما اقترحت الدراسة منهجية لقياس التكلفة الاقتصادية التي ترتبت على الأزمة بالاعتماد على بناء نموذج اقتصادي متعدد القطاعات واستخدامه في مقارنة سيناريوهين بديلين يعكسان مسارات الحركة المستقبلية مرة في ظل الأزمة الراهنة، ومرة أخرى بافتراض عدم حدوثها.

هذا وقد أوضحت نتائج الاختبارات أن أثر الأزمة العالمية الراهنة على الاقتصاد الكويتي - الذي يتركز أساساً في تناقص الإيرادات النفطية وتراجع عوائد الاستثمارات الخارجية - ينتج عنه أيضاً انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم الاختلالات الهيكلية ومن ثم تراجع في مستويات الرفاهية الاجتماعية.

كما تشير نتائج التقدير الكمي لحجم التكلفة الاقتصادية إلى عدد من النقاط يمكن إيجازها على النحو التالي:

١ - يؤدي النقص في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وتراجع عوائد الاستثمارات الكويتية من العالم الخارجي بفعل التأثيرات السلبية للمحنة الآسيوية، إلى حدوث فاقد في الناتج القومي الإجمالي يقدر

في عام ١٩٩٨، فإن أسعار السلع المصنعة تتناقص بمعدل (١٠٪) فقط خلال السنة نفسها، كذلك توضح بيانات صندوق النقد الدولي (IMF, 1999) أن الأرقام القياسية لأسعار السلع المصنعة والمواد الأولية والنفط الخام تتناقص بمعدلات تصل إلى (١,٦٪)، (٥,٣٪)، (٩,٦٪) على التوالي، خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠).

وبمراجعة مصادر تولد الدخل القومي بدولة الكويت، يتضح أنها تتركز في ثلاثة موارد رئيسية هي:

- عوائد الاستثمارات الخارجية.
- إيرادات الصادرات النفطية.
- عائد مبيعات المنتجات النفطية المكررة.

إذ تفيد بيانات عام ١٩٩٥ - مثلاً - أن جملة هذه الموارد تمثل ٥٥٪ من الدخل القومي، ٦٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ٩٨٪ من إيرادات الميزانية المجمعة للدولة وما يقارب ١١٦٪ من جملة الصادرات السلعية والخدمات. ومما لا شك فيه أن حجم الإيرادات المتوقعة من هذه الموارد يتأثر بحركة الأسعار العالمية للنفط الخام ومنتجاته وأسعار فائدة الودائع والاستثمارات الخارجية التي تأثرت بدورها - بتطور بنية الاقتصاد الدولي.

بناء على ما سبق، يمكن تقسيم السياسات الملائمة - من وجهة نظرنا - إلى تدابير قصيرة ومتوسطة الأجل وتوجهات طويلة الأجل.

إذ يمكن التركيز في المدى القصير على تبني السياسات والتدابير التالية:

نصيب الفرد الكويتي من هذه الأصول في سنة الأساس.

لقد فتحت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مرة أخرى باب المناقشة والجدل حول طبيعة الاقتصاد العالمي ومساره في القرن الحادي والعشرين وكيف تستطيع الدول النامية أن تحمي اقتصادياتها من تأثيرات الأزمات العالمية. ففي ظل العولمة وانفتاح الأسواق وتكاملها أصبح انتقال الأزمات مثل العدوى السريعة التي يصعب تفاديها. كما أوضحت الدراسة الحالية أن الأزمات العالمية لها تأثير أكبر في الاقتصاديات الصغيرة وخاصة الدول النامية التي تعتمد على إنتاج السلع الأولية وتصديرها.

ومما لا شك فيه أن تلك الأزمة ستشكل أعباء إضافية على جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي في المرحلة القادمة، وستزيد من الحاجة إلى سرعة البدء في اتخاذ السياسات والتدابير اللازمة للحد من تأثير معدلات أداء الاقتصاد الكويتي بالصدمات الخارجية، وهو ما يعني التوجه إلى التقليل من الاعتماد على الدخول من العالم الخارجي التي تتولد - بالأساس - في أسواق تتسم بدرجة عالية من عدم الثبات وبدرجة حساسية متزايدة للتقلبات الاقتصادية.

هذا وتشير نتائج الدراسة الحالية - التي اعتمدت على أحدث المؤشرات الدالة على مسار الاقتصاد العالمي - إلى أن أسعار السلع المصنعة تتأثر بدرجة أقل من أسعار المواد الأولية والنفط الخام بتقلبات العرض والطلب والتغير في معدلات نمو الاقتصاد العالمي. فعلى حين تفيد مؤشرات البنك الدولي (World Bank, 1999) إلى انخفاض أسعار المواد الأولية بنحو (٢٣٪)

تمويل أكثر ثباتاً للمالية العامة، من ناحية أخرى.

أما السياسات طويلة الأجل فيجب أن توجه - في هذا المجال - إلى إعادة هيكلة جوانب الاقتصاد الوطني والبحث عن البديل الأكثر ملاءمة لتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل القومي، ذلك بالإضافة إلى تبني استراتيجية الاستثمار في أنشطة إنتاجية وخدمية ذات قيمة مضافة عالية. غير أن ترجمة هذه التوجهات العامة إلى سياسات تفصيلية يتعدى - بطبيعة الحال - نطاق الدراسة الحالية وأهدافها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن تقديرات الدراسة قد اعتمدت على السيناريو المرجعي - الذي أعد بواسطة خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - والذي يأخذ في اعتباره انعكاسات الأزمة الآسيوية الأخيرة ويفترض - في الوقت نفسه - أن التحسن في الأداء الاقتصادي العالمي سيبدأ في أوائل القرن الواحد والعشرين (انظر الجزء الأول من الدراسة). وبهدف الوصول إلى مؤشرات كمية لحجم الخسائر أو التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، ثم صياغة سيناريو بديل يعكس عدم حدوث الأزمة من ناحية، ويفترض استمرار معدلات النمو الاقتصادي التي سبقت عام ١٩٩٧ والتوقعات المعتمدة عليها، من ناحية أخرى.

وبطبيعة الحال، فإن حدوث أي تطورات أكثر ملاءمة في أسعار النفط الخام خلال فترة التحليل (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) بالمقارنة بفروض السيناريو المرجعي، ستؤدي بالضرورة إلى تحسن في مؤشرات الاقتصاد الكويتي، ولا سيما تلك

١ - السعي إلى تنويع محفظة الاستثمارات الكويتية في العالم الخارجي وتوجيهها إلى أسواق أكثر ثباتاً وأقل تأثراً بالأزمات العالمية. وهو ما يتطلب الارتفاع بكفاءة إدارة هذه الأصول من خلال التقويم المستمر لحركة الأسواق العالمية من ناحية، والقدرة على قياس تطوراتها المحتملة في المستقبل، من ناحية أخرى.

٢ - التوجه إلى زيادة الوزن النسبي للمنتجات المكررة في مكون الصادرات البترولية الكويتية (نظراً لتأثر أسعارها بدرجة أقل من أسعار النفط الخام). ويمكن تحقيق هذا التوجه من خلال الزيادة التدريجية للطاقة الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في صناعات التكرير واتباع سياسات تسويقية وتوزيعية أكثر مرونة.

٣ - استكمال الجهود الرامية إلى بناء مجمع البتروكيماويات وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطته الإنتاجية والتسويقية بغية تحقيق أهداف تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.

٤ - الاستمرار في تبني حكومة الكويت لسياسة تحييد أسعار النفط الخام عند صياغة السياسات المالية والاقتصادية وإعداد الخطط الإنمائية، وذلك للحد من أثر التقلبات السعرية على آليات اتخاذ القرار من ناحية، ولتوفير مصادر

وفي كل الأحوال فإن هذه الدراسة قد ركزت بالأساس على توضيح المخاطر المترتبة على اعتماد جزء كبير من مصادر الدخل القومي بدولة الكويت على مسار حركة متغيرات الاقتصاد العالمي، كما أكدت - في الوقت نفسه - أهمية توافر منهجية متطورة لقياس الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للآزمات العالمية على مسار الاقتصاد الكويتي، لا سيما في ظل الاتجاه إلى عولمة النشاط الاقتصادي واندماج الأسواق المالية.

المرتبطة بالناتج المحلي النفطي بالأسعار الجارية وبفجوة الموارد المالية والاقتصادية. بيد أنه يجب التأكيد - من ناحية أخرى - أن الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٠ - وإن لم يتأكد بعد اتجاهها في المدى المتوسط - ستؤدي إلى تحسن في أداء الاقتصاد الكويتي في ظل كل من السيناريو المرجعي وسيناريو عدم حدوث الأزمة. ومن ثم فإن تلك الزيادة سيكون أثرها محدوداً في تقديرات الخسائر والدخل القومي الضائع.

المراجع

- International Monetary Fund (IMF). (1998 and 1999). *World Economic Outlook*. Washington, D.C.
- International Monetary Fund (IMF). 1997. *Globalization and Growth prospects in Arab Countries*. Presented at the Conference: Sustainable Growth in the Arab States In Yemen.
- Khorshid, Motaz. 1998. *An Issue Oriented Multi-Sector Economy Wide Model for Kuwait: Database, Rationale and Mathematical Specifications*. The Ministry of Planning, Kuwait.
- Khorshid, Motaz. 1991. A Social Accounting Matrix Based Long-term Model for a Gulf Cooperation council country, *Economic System Research*, Austria, Vol. 3 (3): 229-314.
- Khorshid, Motaz. 1990. A Dynamic Macroeconomic Model for Kuwait: Analysis of the Medium-term Path. *Energy Economics*; UK, 12(4): 289-301.
- Robinson, Sherman. 1991. Microeconomics, Financial Variables and Computable General Equilibrium Models. *World Development*, 19(11): 1509-1523.
- Soros, George. 1998. *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered Little*, Brown and Company, UK.
- World Bank. 1999. *Global Economic prospects and the Developing Countries: Beyond Financial Crisis*. Washington, D.C.
- World Bank. 1996. *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Washington, D.C.

ABSTRACT

**DEVELOPMENT PATH OF THE KUWAITI ECONOMY
FOLLOWING THE ASIAN CRISIS: ESTIMATION OF
DAMAGES AND LOST OPPORTUNITIES**

MOTAZ H. KHORSHID

cairo University

YOUSSEF H. AL-EBRAHEEM

Kuwait University

The purposes of this paper are (i) to assess the impact of the recent Asian crisis on medium-term performance of the Kuwaiti economy, and (ii) to develop a methodology for estimating the economy-wide losses generated by this crisis. The losses are computed using a dynamic multi-sector economic model that compares the simulation results once under the assumption of continuing the current worldwide circumstances, and once again by assuming as if the Asian crisis had not occurred. The estimated losses of national income and savings have exceeded the value of these indicators in the base year, with a considerable decline in the per-capita Kuwait assets held abroad.

معتز حسني خورشيد، (دكتوراه الهندسة في مارس ١٩٧٨ ثم
دكتوراه الدولة في العلوم الإدارية في يناير ١٩٨١ من جامعة باريس)،
أستاذ ورئيس قسم بحوث العمليات ودعم القرار بكلية الحاسبات
والمعلومات جامعة القاهرة، مجالات اهتماماته البحثية: أساليب المحاكاة،
النماذج الاقتصادية، التخطيط الإنمائي والنظم الآلية لدعم القرار.

يوسف حمد الإبراهيم، (دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة
كليرومنت، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٤)، أستاذ مساعد، قسم
الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، حالياً وزير التربية ووزير
التعليم العالي بدولة الكويت، له اهتمامات بحثية في مجالات الاقتصاد
الكلي، والاقتصاد القياسي، والمالية العامة.

ملحق
جول ١١
تطور التكلفة الاقتصادية السنوية للآزمة الآسيوية الأخيرة

٤٣١



تمنر عن مجلس النشر
العلمي جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع
وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

الاشتراكات

الكويت

والدول العربية؛

أفراد: ٣ دنانير سنوياً
داخل الكويت، ويضاف
إليها دينار واحد في الدول
العربية.

مؤسسات: في الكويت
والدول العربية ١٥ ديناراً
في السنة، ٢٥ ديناراً لمدة
سنتين.

الدول الأجنبية؛

أفراد: ١٥ دولاراً.

مؤسسات: ٦٠ دولاراً في
السنة ، ١١٠ دولارات
لسنتين.

تدفع اشتراكات الأفراد
مقديماً نقداً أو بشيك باسم
المجلة مسحوباً على أحد
المصارف الكويتية ويرسل
على عنوان المجلة، أو بتحويل
مصرفي لحساب مجلة العلوم
الاجتماعية رقم 07101685
لدى بنك الخليج في
الكويت (فرع العديلية)

تفتح أبوابها أمام

• أوسع مشاركة للباحثين
الاجتماعيين العرب للإسهام
في معالجة قضايا
مجتمعاتهم.

• التفاعل الحي مع القارئ
المثقف والمهتم بالقضايا
المطروحة.

• المقابلات والمناقشات الجادة
ومراجعات الكتب
والتقارير.

• تؤكد المجلة التزامها بالوفاء
والانتظام بوصولها في
مواعيدها المحددة إلى جميع
قرائها ومشتريها

رئيس التحرير

أحمد محمد عبد الخالق

مديرة التحرير

منيرة عبدالله العتيقي

مراجعات الكتب

منصور مبارك

Visit our web site

<http://kuc01.Kuniv.edu.kw/~jss>

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

ص.ب. ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055

تليفون ٤٨١٠٤٣٦ - ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٤٨٣٦٠٢٦ / ٠٠٩٦٥

E-mail: JSS@kuniv.edu.kw

